

## المقدمة الثانية

### تحديد ماهية دراسات الجدوى وخصائصها:

تمتد جذور دراسة الجدوى إلى عام 1936 عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قانون التحكم في الفيضانات، الذي يجيز إقامة مشروعات مقاومة للفيضان في حالة تفوق منافعها عن تكاليفها. وتعتمد في ذلك على أسلوب تحليل المنافع والتكاليف، ولقد شاع استخدام هذا المصطلح في العديد من الكتابات بمفاهيم عديدة نلمسها خاصة في الكتابات الأولى للاقتصادي Dean Joel عندما تناول فكرة معدل العائد على الاستثمار وفكرة رأس المال والكفاية الحدية لرأس المال أو عند الاقتصادي كينتر سنة 1951 عندما أصدر أول كتاب لمعالجة مشاكل المشروعات الاستثمارية، إلا أن أول عمل ظهر محتويًا المبادئ الأساسية لتلك الدراسات كان عام 1950 في صورة كتاب قامت لجنة فيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية بإعداده (عرف بالكتاب الأخضر).

ولقد تلت بعد ذلك عدة أعمال وكتابات عن هذا الموضوع محاولة وضع المبادئ والقواعد الأساسية المتبعة في تقييم المشروعات.

### تعريف دراسات الجدوى:

رغم تعدد المفاهيم حول مصطلح دراسة الجدوى إلا أنه يتراوح مداها بين المفهوم الواسع الذي يشمل كافة الدراسات التمهيديّة والتفصيلية التي تتم على الفرص الاستثمارية منذ بحثها كفكرة استثمارية حتى الوصول إلى القرار النهائي بقبول الفرص أو رفضها حسب المعايير الاقتصادية، كما المفهوم الآخر لدراسة الجدوى فيتمثل في المفهوم الضيق والذي يميز بين دراسات التعرف على الفرص الاستثمارية ودراسات الجدوى والتقييم، وبغض النظر عن تعدد التقسيمات لمراحل جدوى المشروعات فإن الهدف النهائي من ذلك كله هو الوصول إلى قرار قبول أو رفض الفرص الاستثمارية محل الدراسة، الأمر الذي يحتم على متخذي قرار الاستثمار القيام مسبقاً بمجموعة دراسات متكاملة لمعرفة جدوى الفرص الاستثمارية المتاحة من مختلف جوانبها وما يمكن أن تفرزه من آثار ونتائج على تنفيذها على المستوى الفردي والكلي.

وانطلاقاً من الهدف النهائي الذي تصبو إليه دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية وعلى ضوء ما سبق تعرف دراسة جدوى المشروعات الاقتصادية على أنها: "تلك المجموعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري أو مجموعة من المشروعات الاستثمارية من عدة جوانب: سوقية، فنية، مالية، تمويلية، اقتصادية، اجتماعية... الخ، وذلك تمهيداً لاختيار تلك المشروعات التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة، بالإضافة إلى عدد آخر من الأهداف" وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى دراسات الجدوى على أنها أداة علمية تستخدم لترشيد قرار الاستثمار وتشكل دعامة قوية في توفير النجاح والكمان في مثل هذه القرارات.

## خصائص دراسات الجدوى:

إن المكانة التي تحتلها دراسات الجدوى في عمليات صناعة القرارات الاستثمارية والتمويلية تجعلنا نتوقف عند ماهية هذه الأداة من خلال التعرف على خصائصها والتي تبرز جوانب في غاية الأهمية، إذ يمكن القول بأن هذه الدراسات تعتبر لازمة وضرورية لكل أنواع المشروعات مهما كانت أهدافها، حيث نجدها مطلوبة للمشروعات العامة والمشروعات الخاصة، وفي المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية أيضاً، كما يتوقف حجم هذه الدراسات وتكلفتها على حجم المشروع وطبيعة حجم الأموال المستثمرة فيه وتتميز مراحل دراسة الجدوى بالترابط والتكامل، فنتائج كل مرحلة تمثل مدخلات للمراحل التي تليها، ونظراً للجوانب المختلفة التي تسعى دراسات الجدوى إلى تحليلها لإقرار مدى صلاحية المشروع فهي بحاجة إلى إشراك عدد كبير من الخبراء المتخصصين لإنجاز مثل هذه الدراسات من خلال توظيف مهاراتهم ومعارفهم الإدارية والتقنية والاقتصادية والتسويقية والمالية... الخ.

إن المشروع الاستثماري لا يعدو أن يكون توليفة متناسقة من الموارد الاقتصادية يتم القيام باستثمارها لتحقيق منافع للمجتمع، وهذا ما تحاول دراسات الجدوى القيام به من خلال اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديرة بالدراسة والتعرف على مدى جدواها لتطبيق معايير الاستثمار التي تهم المستثمر الخاص والاقتصاد القومي، وبذلك تعد دراسة الجدوى نموذج محاكاة للمشروع يتم تصوره قبل البدء في تنفيذه لضمان الحفاظ على الموارد النادرة من الضياع، وما يزيد من الأمر صعوبة هو وجود متغيرات داخلية وخارجية مختلفة تتحكم في السلوك الاستثماري للمؤسسات،

ومن ثم وجوب البحث عن طرق التقييم المناسبة للوصول إلى اتخاذ القرارات السليمة. وهذا ما تقدمه دراسات الجدوى بوصفها كمنهجية علمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة.

ويمكن النظر إليها على أنها أداة لاستشراف المستقبل انطلاقاً من معطيات قائمة وتأسيساً على فروض تنتبأ به للسيطرة على المخاطر المحتملة والوصول إلى أقل مستوى ممكن، ومن ثم تحقيق أقصى عائد ممكن من قرار الاستثمار، ويجب الإشارة إلى أنه على الرغم من الطبيعة العلمية لهذه الدراسات إلا أنها كثيراً ما تتأثر بخبرة وجهد وطبيعة وغرض القائم بها، الأمر الذي يؤثر أحياناً على مصداقية نتائجها، كما يتضح من خلال التعريف السابق أن دراسة الجدوى تسعى إلى تحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري من خلال التوصل إلى إجابات محددة لعدد من الأسئلة المتعلقة بالمشروع المقترح من أهمها:

- i. هل هناك سوق كافية لاستيعاب إنتاج المشروع المقترح طوال سنوات عمره الاقتصادي ؟  
بمعنى آخر هل هناك حاجة لمنتجات المشروع في الوقت الحاضر أو المستقبل ؟
- ii. هل من الممكن تنفيذ المشروع من الناحية الفنية ؟ بمعنى آخر هل تتوفر عناصر الإنتاج الأساسية اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع طوال عمره الاقتصادي ؟
- iii. هل تتوفر الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروع في الأوقات المناسبة، وبشروط اقتصادية؟
- iv. هل المشروع مربح من وجهة النظر الخاصة ؟ بمعنى هل المشروع مربح من وجهة نظر صاحبه عند استخدام الأسعار السوقية في التقييم بغض النظر عن أي اعتبارات اقتصادية أو اجتماعية أخرى ؟
- v. هل المشروع مربح من وجهة النظر الاقتصادية ؟ بمعنى هل سيظل المشروع مربحاً إذا استخدمنا الأسعار الاقتصادية في التقييم، والتي تعكس التكلفة الحقيقية بدلاً من الأسعار السوقية التي قد لا تعكسها؟
- vi. هل المشروع مربح من وجهة النظر الاجتماعية؟ بمعنى إذا تم الأخذ بعين الاعتبار الآثار الخارجية للمشروع سواء أكانت إيجابية أو سلبية، هل سيظل المشروع مربحاً؟

## أنواع دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات:

نتيجة ارتفاع تكاليف دراسات الجدوى، تم التمييز بين عدة أشكال لدراسات الجدوى الاقتصادية حسب الجوانب التي تشملها. نستطيع التمييز بين ثلاثة أنواع:

### ① دراسات الجدوى المبدئية للمشروعات:

وهي عبارة عن دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ قرار كما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلاً.

من المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى الأولية ما يلي:

1. دراسة أولية عن الطلب المحلي والأجنبي المتوقع على منتجات المشروع، ومدى حاجة السوق لها.
  2. دراسة أولية عن التكاليف الإجمالية للمشروع سواء كانت تكاليف رأسمالية أو تشغيلية اعتماداً على الأسعار والأجور والنفقات الحالية.
  3. دراسة أولية عن مدى جدوى المشروع فنياً، بتحديد احتياجات المشروع من العمال والمواد الأولية.
  4. دراسة أولية عن المواقع البديلة للمشروع المقترح، واختيار أفضلها.
  5. مدى تأثير المشروع على المستوى القومي، ومدى انسجامه مع خطة التنمية الاقتصادية الحكومية.
  6. دراسة أولية عن مصادر تمويل المشروع سواء كان التمويل ذاتي أو من مصادر أخرى.
  7. دراسة أولية عن العوائد المتوقعة (الإيرادات) للمشروع المقترح.
  8. بيان مدى توافق المشروع مع العادات والتقاليد والقوانين السائدة في المجتمع.
  9. تقدير المخاطر المحتملة للمشروع وهي المخاطر البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
  10. بيان المراحل الحرجة للمشروع والتي تحتاج إلى تفصيل أو خصوصية ما، قد تكون هذه المراحل (تسويقية أو تقنية أو تمويلية أو تنظيمية أو تشريعية)
- بعد الانتهاء من جمع هذه المعلومات وتقدير تلك التكاليف والنفقات والإيرادات يمكن إعطاء صورة مبدئية للمستثمر عن المشروع وربحيته من عدمها.

## ② الدراسات التفصيلية للجدوى الاقتصادية للمشروعات:

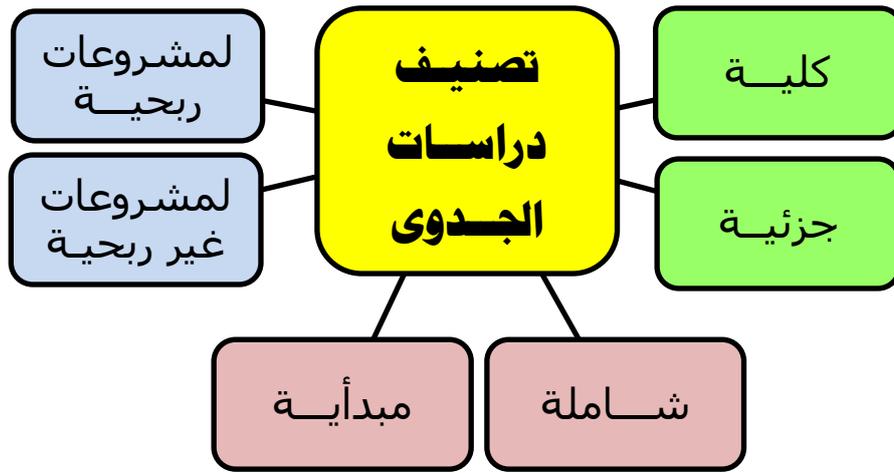
تتضمن هذه الدراسة بيان ومفهوم جدوى المشروع من خلال تحليل دراسة عناصره الرئيسية والتي تمكن في النهاية من اتخاذ قرار الاستثمار أو عدمه.

جوهر دراسة الجدوى يتمثل في الكفاءة المحققة من استثمار مخطط يجري الإعداد له وبيان مستلزماته المختلفة وتكاليفها وكذلك العوائد المادية المتوقعة، مع الأخذ بعين الاعتبار البدائل المتاحة ووجهة النظر الحكومية لربحية المشروع. كما يجب أن تتضمن الدراسة القيم الحالية والقيم المستقبلية لجهة التكاليف والإيرادات. وهذا يعني ضرورة الأخذ بالاعتبار عامل الزمن والقيم الحقيقية وذلك للأسباب التالية:

- i. الاستهلاكات المختلفة للأصول الإنتاجية: (آلات-مباني-وسائل نقل-مفروشات-...) وهي أصول تتناقص قيمتها مع الزمن وذلك بفعل التضخم والتقدم التقني وظهور عناصر مشابهة بطاقة إنتاجية أفضل.
- ii. عامل التضخم النقدي في بعض البلدان: (مثل سورية) يعتبر محبطاً للاستثمار لأنه يمثل خسارة في قيم التدفقات النقدية الداخلة للمشروع طوال حياته الإنتاجية، ويجب احتسابه عند التقييم.
- iii. عامل المناخ الاستثماري السائد: يرتبط بالظروف السياسية والأمنية السائدة في الإقليم أو الدولة أو المنطقة، مثال ذلك (الحروب والنزاعات ومدى الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد) ففي هذه الظروف يزيد عامل المخاطرة ويصبح المناخ مثبطاً للاستثمار.
- iv. عامل استقرار التشريعات والأنظمة والقرارات المتعلقة بالاستثمار (خاصة لجهة أنظمة الضرائب والتجارة الخارجية والقطع والتأمين والنقل) فالاستقرار في هذه الأنظمة يشكل عامل جذب للاستثمار.
- v. تحليل الإيرادات وشكل ومدى تدفقها إلى المشروع ونسبتها إلى إجمالي التكاليف.
- vi. يجب أخذ الربحية من وجهة النظر الوطنية بعين الاعتبار مثل المساهمة في خفض البطالة أو رفع المستوى المعيشي أو زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- vii. الأثر البيئي ويأخذ بالاعتبار درجة مساهمة المشروع المطروح في تلوث البيئة المنعكسة على صحة وحياة الإنسان والحيوان والنبات.

### 3 دراسات الجدوى الجزئية للمشروعات:

تعد هذه الدراسات في حال إعادة النظر في أحد وظائف أو أقسام المزرعة أو تجديد بعض خطوط وطرق الإنتاج، أو استخدام طرق جديدة أو إدخال منتجات جديدة بهدف التنويع والتوسع في إنتاج المزرعة. كما يمكن أن تعد تلك الدراسات بهدف تعزيز بعض الأنشطة الإنتاجية للمزرعة.



يصور الشكل التالي تتابع المراحل الأساسية اللازمة لدراسة جدوى المشروع:

